منظمة
العمل
الدولية

منظمة العمل الدولية في العمل

النتائج للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

الدول العربية

منظمــة العمل الدوليــة في الدول العربية:

■ ٢٠١٤-٢٠١٥

منظمـة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٦
الطبعة الأولى ٢٠١٦

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشان المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشان تعيين حدودها.

ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعا هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على المطبوعات والمنتجات الرقمية الصادرة عن مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى وأماكن توزيع المنتجات الرقمية أو مباشرة من خلال الاتصال بالعنوان التالي : ilo@turpin-distribution.com . لمزيد من المعلومات، يجب زيارة موقعنا على العنوان: www.ilo.org/publns او الاتصال ilopubs@ilo.org .

وللحصول على مطبوعات مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدول العربية، الاتصال على العنوان التالي:
منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية
شارع جوستينيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨-١١، رياض الصلح ١١٠٧٢١٥٠
بيروت - لبنان
المطبوعات متوفرة على شبكة الإنترنت : www.ilo.org/arabstates

المشاريع: **٥٧**

الدول: **١١**
(بالاضافة الى الأرض الفلسطينية المحتلة)

التصديقات الجديدة لمعايير العمل الدولية: **٣**

برامج العمل اللائق الوطنية: **٣**

في ظل إستمرارغياب الإستقرار السياسي في الدول العربية على نطاق واسع في خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥، ركّز عمل منظمة العمل الدولية على تعزيز العدالة الإجتماعية من خلال فرص العمل اللائق، وذلك من خلال تشجيع المشاريع المستدامة، وزيادة الإنتاجية والنمو القائم على الإنصاف. لقد فاقمت أزمة اللاجئين السورية الضغوط على البنى التحتية وأسواق العمل المجهدة أصلاً، فيما واجهت دول أخرى التداعيات الإنسانية والإقتصادية للنزاع الجاري. وقد أفضى تراجع أسعار النفط إلى إنحسار مساحة الإنفاق من المالية العامة في عدد من الدول المنتجة للنفط، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي. من هنا ركّزت إستجابة منظمة العمل الدولية لهذه التحديات على التدخلات المتكاملة. وفي هذا السياق، شكّلت الفعاليات الإقليمية والأقاليمية لتبادل المعارف عنصراً أساسياً في إستراتيجيتها الرامية إلى تحقيق الأولويات الرئيسية في المنطقة وفي إطار التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي.

إن الظروف الإستثنائية في منطقة الشرق الأوسط تعني أن جلّ عملنا فيها سيركّز على المناطق الهشة والمناطق المتأثرة بالنزاع. لذا تقضي مهمتنا بإعادة إنعاش وتحسين سبل المعيشة في المجتمعات المحلية التي تستضيف هؤلاء اللاجئين وسبل معيشة اللاجئين أنفسهم من خلال إستراتيجية تتمحور حول التنمية. ويقضي هدفنا النهائي بتحقيق اللحمة الإجتماعية في المجتمعات المتأثرة بالأزمة من خلال بلورة السياسات واستدامة سبل المعيشة واستحداث فرص العمل ومعالجة أسوأ أشكال عمل الأطفال.

ربا جرادات، مدير عام مساعد للمدير العام لمنظمة العمل الدولية والمدير الإقليمي للدول العربية
مقابلة مع مجلة فنتشور ماغازين Venture Magazine
٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

معالجة التحدي المتمثل باستخدام الشباب وتنمية مهاراتهم

المنطقة العربية مدعوة إلى الإستجابة لأزمة البطالة الحادة لأن الفشل في توفير فرص العمل اللائق هو تهديد قوي لاستقرار مجتمعاتنا. نعم، إنها أزمة عالمية، لكنها أكثر تجلياً في بلدانكم، وبخاصة في صفوف الشباب.

المدير العام لمنظمة العمل الدولية، غاي رايدر، في إفتتاح الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر العمل العربي،
١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥

يمثّل الشباب نسبة لا يُستهان بها من السكان في الدول العربية – وهم تواقون إلى أداء دور ناشط في رسم ملامح مستقبلهم ومستقبل أوطانهم. وبالرغم من إرتقاء الرجال والنساء في المنطقة بمؤهلاتهم التعليمية، يمكن التحدي في تعظيم الملاءمة بين مهارات الخريجين الشباب والمهارات المطلوبة في سوق العمل.

وإدراكاً للتحديات الماثلة أمام النساء من جميع الأعمار في أسواق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت منظمة العمل الدولية بنهاية العام ٢٠١٥ بإعداد تقرير جديد بعنوان «المرأة في قطاع الأعمال والإدارة: اكتساب الزخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». ويهدف التقرير إلى إغناء النقاشات الحاصلة في المنطقة عن المرأة والأعمال وتحفيز الفاعلين في عالم العمل على مواصلة العمل للحصول على المساواة.

في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالشراكة مع جامعة غزة الإسلامية، قامت منظمة العمل الدولية برفد التلمذة الصناعية وبتحديث وتحسين المناهج وتنمية المهارات في المجالات الفنية وإدارة الأعمال لمصلحة الشباب والشابات، بما فيهم ذوي الإعاقات. وقد تم تدريب نحو ٥٠ مربية أغنام على إدارة مزارع الأغنام مثل المهارات والمعرفة المالية ومعرفة الأسواق، والتعاونيات وتكوين مجموعات الأعمال.

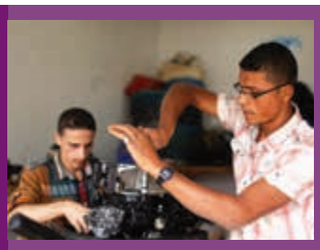

في دائرة الضوء:
المهارات وفرص العمل الجديدة لصيادي الأسماك في قطاع غزة

يشارك ٣٠ شاباً عاطلاً عن العمل ينتمون إلى عائلات عاملة في قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة في الأرض الفلسطينية المحتلة في تنمية مهاراتهم الفنية وتحسين فرص عملهم المستقبلية من خلال ورشة تدريبية بالممارسة مصممة لرفد قطاع صيد الأسماك الحيوي في قطاع غزة. وقد إستكملوا مؤخراً المرحلتَين الأوليَين للخطة التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من برنامج بناء القدرات وتنمية المهارات وتحسين قابلية الإستخدام الذي يتم تنفيذه بالشراكة مع نقابة صيادي الأسماك في قطاع غزة. ويعمل البرنامج على التخفيف من الفقر وإعادة إحياء سبل معيشة الصيادين الأكثر هشاشة في قطاع غزة، من خلال إستهداف صيادي الأسماك وأصحاب قوارب الصيد الأكثر تأثراً بالنزاع في غزة في صيف ٢٠١٤. ويرمي البرنامج إلى صون قطاع الصيد التاريخي في غزة وإلى توفير فرص العمل التي يحتاج إليها الشباب بشكل ماس.

يتلقى المشاركون في التدريب تدريباً عملياً في مجال إصلاح وصيانة محركات قوارب الصيد والمحركات الكهربائية. قال حسام العبسي تعليقاً على المهارات التي اكتسبها حديثاً إنها مفيدة جداً بالنسبة إليه في العمل:

> *يمكنني الآن توفير بعض المال والوقت. في حال تعطل المحرك وأنا في عرض البحر، لا أحتاج إلى قطره إلى الميناء، بل يمكنني الآن فكّه بنفسي وإصلاحه وصيانته على نحو منتظم.*

وقد شرعت ٣٠ رجلا الآن في مرحلة أخرى من المخطط: ثلاثة أشهر، وفترة التدريب المدفوعة على رأس العمل. خلال هذه المرحلة، سيتم تطبيق المتدربين المهارات التي اكتسبوها حديثا عن طريق إصلاح السفن من أصحاب ٢٠ قارب الذين تضررت خلال أحداث عام ٢٠١٤. وسيقوم البرنامج أيضا تدريب ١٠٠ الصيادين غزة على تدابير السلامة والصحة المهنية ومناولة الأسماك آمنة القوارب.

لقد باشر المتدربون المرحلة الثانية من الخطة: تدريب بالممارسة مدفوع الأجر لثلاثة أشهر. وفي خلال هذه المرحلة، سيطبق المتدربون مهاراتهم الجديدة من خلال إصلاح ٢٠ قارباً تضرروا أثناء أحداث العام ٢٠١٤. كما تشمل الخطة تدريب ١٠٠ صياد سمك على إجراءات السلامة والصحة المهنيتين وممارسة الصيد بشكل آمن.

تأثيرنا، قصتهم : مالالا

تعمل مالالا ١٣ ساعة ستة أيام في الأسبوع في واحد من مصانع الملابس العديدة في الأردن في منطقة الحسن الصناعية في الضواحي المتربة من مدينة الرمثا التي تبعد نحو ٧٠ كلم شمال العاصمة عمان. مثل العديد من العمال الآخرين في قطاع صناعة الملابس، تشق مالالا البالغة من العمر ٢٥ سنة طريقها من مدغشقر إلى مركز العمال الكائن في منطقة الحسن الصناعية بنهاية الأسبوع.

يُعتبر المركز الأول من نوعه في البلاد، ويخدّم العمال في قطاع الملبوسات في الأردن. «أجيء إلى هنا كل جمعة للرقص واستعمال الإنترنت ومحادثة عائلتي في دياري»، بحسب مالالا. يُستخدم نحو ١٦,٠٠٠ من أصل ٢٥,٠٠٠ عامل في المنطقة في قطاع الملبوسات. وتشكّل أكثريتهم الساحقة - أي نحو ٨٠ في المائة - المهاجرين من شبه القارة الآسيوية، وبشكل أساسي من الهند، وسريلانكا وبنغلادش. وتُعتبر هذه المنطقة واحدة من ١٤ منطقة صناعية للتجارة الحرة والمسماة مناطق صناعية مؤهلة.

ومنذ إفتتاحها في منطقة الحسن الصناعية في العام ٢٠١٣، تحوّل المركز بسرعة إلى جزء لا يتجزأ من حياة الكثير من العمال المهاجرين. وقد أبصر النور أساساً في إطار عمل أفضل الأردن، وهي مبادرة مشتركة بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية تهدف إلى تحسين شروط وظروف العمل والعيش لعشرات الآلاف من العمال المستخدمين في قطاع الملبوسات الأسرع نمواً في الأردن.

ويفتح المركز أبوابه خمس ليال في الأسبوع وطيلة اليوم أيام الجمعة، وهو يوم عطلة رسمية في الأردن، ويستقبل العمال من عدد من الجنسيات الذين يلعبون الكريكيت ويمارسون اليوغا ويشاهدون العروض الفنية ويلتقون للإحتفال بالتظاهرات الوطنية والدينية. وبالإضافة إلى صالة الكمبيوتر وصالة الألعاب الرياضية، يضم المركز البسيط لكن الكامل التجهيز كافيتيريا وصالة خارجية للرياضة وقاعات لتدريس الروح القيادية للنساء، والإنجليزية والكمبيوتر. كما يتمتع آلاف العمال المستخدمين في المنطقة الصناعية بالقدرة على الوصول إلى المشورة القانونية والدعم النقابي في المركز.

وقد تم حالياً تطوير خطة للإستدامة لضمان الإكتفاء الذاتي للمركز في خلال السنتَين التاليتَين بعد أن تم إطلاقه كمشروع نموذجي. وفي حال نجاح المسعى، ثمة خطط لاستنساخ النموذج وتعميمه في مختلف أنحاء البلاد.

تشجيع الهجرة العادلة

في الشرق الأوسط، تُعتبر نسبة المهاجرين إلى العمال المحليين في عداد الأعلى في العالم، وبخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، فيما تمثّل الهجرة من آسيا إلى هذه الدول واحدة من أكثر تدفقات اليد العاملة ديناميكية ونمواً.

لا تقتصر سياسات الهجرة السليمة على مكافحة الهجرة غير الشرعية والتشدد في الرقابة على الحدود وحسب، إنما تشمل أيضاً تحديد الفوائد على المدى الطويل والحاجات في أسواق العمل إنطلاقاً من حقوق الإنسان الأساسية والآليات الفعالة من خلال التوافق الإجتماعي الشامل.

في خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥، دعمت منظمة العمل الدولية تبادل الممارسات الجيدة بين الدول المرسلة والمتلقية حول حقوق العمال في الخدمة المنزلية. وقد أفضى الحوار السياساتي الأقاليمي بشأن تدفقات اليد العاملة بين الدول العربية وآسيا ومنطقة الهادئ إلى إستراتيجية مشتركة من أجل أجندة للهجرة بين الإقليمَين.

تأثيرنا، قصتهم: جينيفر

في تموز/يوليو ٢٠٠٦، لم ترغب جينيفر، التي فضلت كتم شهرتها، في تجديد عقدها للعمل في لبنان كعاملة منزلية. وقالت إنها لم تعد تشعر بالأمان في لبنان. وبدلاً من أن تتقاضى ٢٠٠ دولار أمريكي وهو المبلغ المتفق عليه مع مكتب الإستخدام، كانت تدفع لها الأسرة المستخدمة فقط ١٥٠ دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، إحتفظ صاحب عملها بجزء كبير من معاشها على أن تتقاضى كامل المبلغ بنهاية عقد السنتَين.

بالنسبة إلى الكثير من العمال المنزليين المهاجرين الذين يعيشون ويعملون في لبنان وفي مناطق أخرى في المنطقة، لا تتطابق شروط وظروف العمل والعيش الموعود بها في دولهم الأم إلا نادراً مع الواقع السائد في الدول المضيفة. وتقدّر منظمة العمل الدولية وجود ٦٠٠,٠٠٠ ضحية للعمل الجبري في الشرق الأوسط. « أردت فقط العودة إلى دياري» بحسب جينيفر. وقرّرت أنه ما أن ينتهي عقدها بحلول مطلع العام المقبل، بأنها ستعود إلى موطنها الفيليبين. وعندما أخبرت صاحب العمل بأنها لا ترغب في تجديد عقدها، أصر على بقائها.

يُعتبر أكثرية العمال المنزليين المهاجرين في الشرق الأوسط ملزمين بنظام «الكفيل» الذي يربط العامل بصاحب العمل، ويقيّد قدرة العامل على التنقل بحرية، وإنهاء عقدالإستخدام، أو تغيير صاحب العمل. وقالت جينيفر « قلت لهم بأنني سأقصد السفارة الفيليبينية». لكن بالرغم من أن صاحب العمل إحتجز جواز سفرها، وهي ممارسة شائعة في الشرق الأوسط حيث يصادر الكفيل جميع المستندات الثبوتية للعامل المنزلي، « رحلت وغادرت المنزل وسألت عاملة منزلية أخرى عن عنوان السفارة. فأعطتني العنوان فمشيت لمسافة طويلة حتى وصلت إلى السفارة»، بحسب ما قالته جينيفر على الهاتف إلى منظمة العمل الدولية من مسقط رأسها في غربي الفيليبين، حيث تعمل حالياً كمدرّسة.

إستضافت السفارة الفيليبينية جينيفر لأسبوعَين، ثم دبّرت عودتها على متن رحلة إلى ديارها. لكن بعد أشهر كثيرة من العمل الشاق في لبنان، أُجبرت على المغادرة بدون دفع أجرها. وبالرغم من أن هذه القصة تشكّل نهاية محنة جينيفر كعاملة منزلية في لبنان، شكّل ذلك بداية رحلتها الطويلة إلى تحقيق العدالة من خلال القضاء اللبناني.

قبل مغادرتها لبنان، طلبت جينيفر مساعدة المحامي المتطوع لدى كاريتاس أنطون هاشم، على أمل مساعدتها في استرجاع أجرها غير المدفوع. وفي العام ٢٠٠٥، أصدرت محكمة لبنانية لأول مرة حكماً ينصف عاملة منزلية مهاجرة.

في العام ٢٠١٤، بعد سبع سنوات من الحديث مع جينيفر في السفارة الفيليبينية في بيروت، حصل المحامي هاشم على بعض الأخبار الطيبة، بعد أن توصلت كاريتاس إلى إستصدار حكم لمصلحتها يقضي بتحويل مستحقاتها لدى صاحب العمل إليها. ويُبرز هذا الحكم التاريخي أن لبنان هو على المسار الصحيح لإحقاق العدالة وترجمتها إلى واقع بالنسبة إلى العاملات المنزليات المهاجرات.

نجحت منظمة العمل الدولية في خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطلاق عملية جديدة للحوار بشأن الهجرة من خلال الدعوة إلى إجتماع أقاليمي للخبراء في النيبال بين آسيا والدول العربية ومن خلال تنظيم إجتماع أقاليمي ثلاثي الأطراف في إندونيسيا حول التحديات الماثلة أمام سياسات الهجرة العمالية وإدارتها في آسيا، وذلك لمناقشة السبل إلى الإرتقاء بإدارة الهجرة، وذلك بهدف حشد توافق على أعلى المستويات بشأن خارطة طريق أقاليمية من أجل هجرة عادلة.

تمثّل العاملات في الخدمة المنزلية أكثرية المهاجرات المسجلات في دول مجلس التعاون الخليجي، ولبنان، والأردن واليمن، حيث يجنين أقل من نصف متوسط الأجور، ويعملن لساعات طويلة وغير متوقعة، ويبقين واحدة من أقل المجموعات المشمولة بالحماية بموجب قوانين العمل الوطنية.

في **لبنان**، وفي خلال السنتَين الأخيرتَين، تم تعميم دليل معلومات موجه إلى العمال المنزليين المهاجرين بلغات سبع يتضمن القواعد والأنظمة المعمول بها بما في ذلك عقد العمل الموحد، وقد استفاد منه ٦٠,٠٠٠ شخص.

وبالرغم من أن جميع الدول العربية تتيح بعض أشكال الضمان الإجتماعي (عادة معاشات الشيخوخة، معاشات الناجين، ومعاشات الإعاقة ومنافع إصابات العمل)، يتمتع أقل من ٥٠ في المائة من النساء والرجال وأسرهم بالوصول المناسب. وقد دعمت منظمة العمل عدداً من الدول العربية في مجال توفير الحماية الإجتماعية من حيث النطاق، والمستوى والتغطية، وذلك من خلال تشجيع السياسات وتوفير المساعدة إلى الدول من أجل توسيع نطاق تغطية معاشات التقاعد وخطط حماية الأمومة وحماية البطالة.

توفير الحماية الإجتماعية

ليست الحماية الإجتماعية مفيدة وحسب لبلوغ الغايات الإجتماعية بل تساعد أيضاً في بلوغ الغايات الإقتصادية.ويُعتبر الأشخاص القادرون على الإعتماد عليها قادرين أكثر من سواهم على مواجهة التغيير في إقتصادياتنا والتأقلم معه، حيث يصبحون منتجين بسبب جودة التعليم والصحة وحسن التغذية. لكننا ندرك أن الحاجة تدعو إلى تعزيز هذه الروابط الإيجابية بين السياسات الإجتماعية والإقتصادية.

المدير العام لمنظمة العمل الدولية، غاي رايدر، في كلمة أمام المنتدى العربي الثاني للتشغيل والتنمية، الرياض، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٤.

في خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠١٥، ساعدت منظمة العمل الدولية **العراق، والأردن، والأرض الفلسطينية المحتلة، وعُمان والسعودية** في مجال بلورة السياسات الرامية إلى تحسين تغطية الضمان الإجتماعي للمجموعات المهمشة بشكل خاص.وقد أفضت الحلقة الدراسية التي دعت إليها منظمة العمل الدولية إلى ضمان المبايعة الإقليمية وإلى خطة عمل على سبيل المثال لإنشاء إدارة جديدة للضمان الإجتماعي في **الأرض الفلسطينية المحتلة** وإلى تطوير خطة للتأمين على البطالة الجاري تطبيقها حالياً في **عُمان**.

وقد اعتمدت **الأرض الفلسطينية المحتلة** مؤخراً أول قانون للضمان الإجتماعي يشمل العاملين في القطاع الخاص وأسرهم. وسيتيح القانون التغطية أمام ٨٢,٦٤٦ عامل في العام ٢٠١٦، بهدف بلوغ ٣٣٦,٤٤٠ عامل بحلول العام ٢٠٣٠. وبشكل عام، ومن خلال إعتماد أرضية الحماية الإجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة– التي تشكّل جزءاً من البرنامج القطري للعمل اللائق– من المتوقع أن يستفيد نحو مليونَي فلسطيني.

الإستجابة لأزمة اللاجئين السوريين

فوجئنا والعالم بالمشكلة السورية التي أفضت إلى تهجير أعداد كبيرة من السوريين. وبالنسبة إلى الكثير من السوريين، كان الأردن وجهتهم الأولى، مما زاد الضغط على بنيتنا التحتية وتوفير الخدمات الأساسية. قادت هذه الضغوط الحكومة إلى الإستثمار بشكل مكثّف في المجتمعات المضيفة التي تستضيف هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين، وبخاصة في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والأمن. ولعل أعظم أثر لهذه العملية هي قدرتنا على تقييم أثرها على سوق العمل غير النظامية.

الأستاذ عبدالله النسور، رئيس وزراء الأردن، الدورة ١٠٣ لمؤتمر العمل الدولي، ٩تموز/يونيو ٢٠١٤

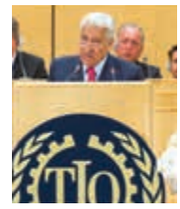

لقد فرّ ما يزيد عن ٤,٨ مليون إمرأة ورجل وأسرهم من سوريا منذ خمس سنوات جراء النزاع السوري، مما حوّل أزمة اللاجئين إلى إحدى أكبر حالات الطوارئ حجمًا وأكثرها طولاً وأشدها تعقيداً في الأزمنة الحديثة. واستضاف الأردن– بسكانه البالغين الـ٦,٤ مليون نسمة – أكثر من ٦٥١,٠٠٠ لاجئ سوري. في لبنان، يبلغ عدد اللاجئين حالياً ٢٥ في المائة، فيما يستضيف العراق نحو ٢٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري، يُضاف إليهم مئات آلاف اللاجئين غير المسجلين.

تستهدف منظمة العمل الدولية المجتمعات المضيفة واللاجئين من أجل صون وتعزيز الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي في الدول المجاورة المتضررة. في الأردن ولبنان، قامت منظمة العمل الدولية برفد التدخلات بقيادة التنمية والموجهة نحو التنمية لمصلحة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

لقد شاركت منظمة العمل الدولية بشكل ناشط في تصميم وتطبيق الخطة الإقليمية للاجئين والصمود (٢٠١٥–٢٠١٦) وخطط الإستجابة الوطنية في **الأردن ولبنان**، التي تعالج الجوانب الإنسانية والتنموية بطريقة متكاملة. وقد ركّز إسهام منظمة العمل الدولية في هذه الخطط بشكل خاص على إستحداث فرص العمل وسبل المعيشة وشروط وظروف العمل، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

لقد ساهم الحوار الأقاليمي حول تأثير أزمة اللاجئين السورية على المجتمعات المضيفة بدعوة من منظمة العمل الدولية في العام ٢٠١٥ في تعزيز التنسيق الثلاثي الأطراف بين **مصر، والعراق، والأردن، ولبنان**، وتركيا من أجل تحسين التحليل والإستجابات الفعالة للأزمة على المستويَين الوطني والإقليمي.

في دائرة الضوء: إستخدام الري للتخفيف من الضغوط الناتجة من أزمة اللاجئين

قد يكون ري المحاصيل بالشكل المناسب صعباً في الأردن، أكثر دول العالم فقراً بالمياه. ويمثّل ذلك تحدياً بالنسبة إلى يونس شديفات، وهو مزارع في منطقة متخلفة ومعتمدة زراعيين على المحافظة الشمالية للمفرق.

لكن بفضل برنامج إستثمار نموذجي مكثف اليد العاملة قامت منظمة العمل الدولية بإطلاقه، تمكّن يونس من بناء نظام بسيط لكن فعال لحصاد المطر وسيتمكن قريباً من زراعة أشجار اللوز في قطعة أرض مراحة لسنوات بسبب شح المياه في المنطقة المصنفة قاحلة إلى شبه قاحلة. ويقول يونس إنه كان عاجزاً عن إستصلاح الأرض لولا دعم مشروع منظمة العمل الدولية الرامي إلى تحسين البنى التحتية المحلية، وبخاصة لمصلحة المزارعين الأكثر فقراً وهشاشة.

> *حاولت جاهدا ولوقت طويل إيجاد شخص لمساعدتي في تحسين البنية التحتية في مزرعتي. لا يمكنني زراعة الأشجار بدون مصدر مياه. وبدلاً من هدر مياه الأمطار كل عام، أود إستخدامها في مزرعتي. والطريقة الأمثل للقيام بذلك هي من خلال إستخدام التقنيات التقليدية لحصاد الأمطار مثل مستجمعات المياه.*

من خلال هذه المبادرة التي يتم تنفيذها مع وزارة الزراعة وعدد من المزارعين، يمكن يونس الآن بناء المصاطب/المدرجات حول مزرعته للحد من تآكل التربة. لكنه ليس المستفيد الوحيد من هذا المشروع، فالمجتمع المحلي يستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين

الفارين من الأزمة في سوريا، الأمر الذي يفاقم الضغوط على سوق العمل المحلية والخدمات العامة. وقد تم إستخدام عمال محليين لبناء مستجمع مائي وبناء مدرجات واستحداث فرص العمل وبالتالي المساعدة في التخفيف من أعباء أزمة اللاجئين على المجتمع المحلي المضيف. وتُعتبر هذه الجهود جزءاً من إستجابة منظمة العمل الدولية على نطاق أوسع لأزمة اللاجئين السوريين في شمال الأردن، حيث يُسجّل العدد الأكبر من السوريين.

تأمل منظمة العمل الدولية توسيع هذه المشاريع النموذجية لبلوغ مناطق أكثر تضررت بشكل كبير جراء تدفق اللاجئين.

> *بات من الصعب أكثر فأكثر المحافظة على الخيط الرفيع الفاصل بين الأبعاد الإنسانية والتنموية... وبالتالي، يتم التركيز على الوظائف وسبل المعيشة*

غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية
المكتب الاقليمي للدول العربية
أريسكو سنتر - شارع جوستنيان - القنطاري
ص.ب. 4088 -11 رياض الصلح 1107-2150
بيروت - لبنان
هاتف: +961 1 752400
فاكس: +961 1 752405
بريد الكتروني: beirut@ilo.org
شبكة انترنت: www.ilo.org/arabstates
تابع منظمة العمل الدولية في الدول العربية
على تويتر: @iloarabstates